مركز الرأي للدراسات

البادية الأردنية
بين محددات الواقع وتطلعات الطموح

د.خالد الشقران
جهاد المحيسن
هادي الشوبكي
رفعت العلان

عمان 2005

المقدمه

تشكل الدراسات الاجتماعية الميدانية لقطاع البادية في المجتمع الأردني ضروره بحثيه نظراً لأن مثل هذه الدراسة قد تساعد على وضع خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تساعد في تطويرهذه المجتمعات المحلية

وشهد المجتمع الأردني بما فيه المجتمع البدوي تتطوراً سريعا في بنيته من مجتمع اولي إلى مجتمع متطور نسبياً وحتى يفهم هذا التطور لا بد له أن يتعرف على قوة هذا الاتجاه التطوري في مجال الأخذ بالمفاهيم الوظيفية التي تزيد من تماسك بنائه وبالتالي فإنه يدفع بهذا التحول خطوات سريعة وإيجابية لخير المجتمع وتقدمه وتطوره.

وشهدت هذه المجتمعات اهتماماً خاصاً حيث أنشأت بعض المؤسسات الاجتماعية والحكومية مشاريع لتوطين البدو كمشروع الجفر سابقاً ونجحت الدولة في قضية التوطين، إلا أن هناك بعض المشاكل التي تطفو من حين لآخر، أهمها ارتفاع نسبة البطالة والفقر وفي جميع القطاعات.

وكان لابد ان يتجاوز ابناء الباديه ، علاقتهم بالدولة من علاقة أمنيه إلى علاقة تفاعليه على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ، لذا بدأ ابناؤها يتساءلون عن دورهم في الاصلاح الاقتصادي والسياسي وعن موقعهم في تقسيم الاردن الى أقاليم ثلاث .

وقد بادر جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بلقاء نخبة من شباب البادية في شهر حزيران في العام الحالي وحمل هذا اللقاء رسالة تدعو للعمل كفريق عمل دائم للنهوض باقليم البادية متناولين البادية كمشروع حضاري تنموي من خلال إعادة هيكلية مستشارية العشائر وبشكل ينسجم مع الأهداف التي أنشئت من أجلها المستشارية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعلاقات العامة والإعلام وتفعيل دور صندوق تنمية البادية والصندوق الهاشمي.

وبرغم من ان البادية الأردنية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأردني الا ان هناك ثمة خصوصية لأبناء المناطق التي تقع ضمن هذا التصنيف نظراً للموقع الجغرافي والبيئة التي يعيشون فيها، وبعد المسافات بين قراها وتجمعاتها السكانية، والتدني النسبي لمستوى الخدمات المقدمة لهم وكذلك مستوى الدخل و التعليم واستفحال ظاهرتي الفقر والبطاله.

وتمتاز البادية الأردنية - التي يشكل عدد السكان فيها حوالي 5% من مجمل تعداد سكان المملكة - باحتوائها على العديد من المصادر الطبيعية بكميات كافية لإقامة مشاريع تنموية يكون لها مردود على المجتمع المحلي في البادية وكذلك على مستوى الاقتصاد الكلي.

وبالرغم من ان معظم مناطق البادية الاردنية تعتبر شبه صحراوية حيث يقل فيها معدل تساقط الامطار عن 200 ملم في السنه، الا ان هذه المناطق تحتوي على الكثير من الثروات الطبيعية من عناصر ومعادن هامة تستخدم في الصناعة والزراعة، إضافة الى توافر المياه الجوفية حيث تستأثر بنسبة 60% من مخزون المياه في المملكة، والمواقع الأثرية والسياحية والمناخ المتعدد المناسب للإنتاج الزراعي والحيواني، كما تبرز إمكانية استغلال وتطوير استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في أغراض مختلفة.

كما تمتاز البادية بمتاخمتها لحدود الدول العربية الشقيقة مما يعزز إمكانية استغلال هذه الميزة في العمليات التجارية من استيراد وتصدير للبضائع والمنتجات المختلفة، على ان النقطة الاهم في هذا المجال هو ما تشكله البادية من عمق استراتيجي للمملكة اذ تشكل 90% من مساحة الأراضي الاردنية، وتوفر كذلك 70% من احتياجات المملكة من اللحوم الحمراء ومع ذلك فهي لازالت تسهم اقتصادياً بـ 24.36 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وإنطلاقاً من جملة هذه المعطيات اعتمد مركز الرأي للدراسات أسلوب البحث الميداني للتعرف الى بعض الانماط المعيشية للسكان في هذه المناطق والوقوف على بعض المشكلات التي تعاني منها البادية والاقتراب كذلك من المنجزات التي تم تحقيقها من خلال المشاريع التنموية التي وضعتها الحكومة وطرح بعض الحلول التي قدمها اهل البادية انفسهم كعلاج للمشكلات التي تعترض حياتهم اليومية،

وقد بدأ البحث في دراسة أقاليم البادية الثلاثة (جنوب وسط شمال)- في ضوء محدودية المعلومات الإحصائية والدراسات المتخصصة للبادية الأردنية - بالاعتماد على المقابلات الشخصية والمشاهدة والرصد الفعلي لصور واقع الحال كما هو على الارض في مناطق البادية المختلفة، اضافة الى بعض الادبيات المتعلقة بالموضوع كالدراسات التنموية والاحصاءات الخاصة ، وتقرير مكتب تنمية البادية الأردنية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي لعام 2004 حول سير العمل في تنفيذ

ومتابعة المشاريع التنموية المنفذة، بالرغم من ان تركيز معظم هذه الدراسات كان منصباً على تعزيز البنية التحتية من صيانة الطرق وفتح طرق جديدة، وإنشاء المراكز الصحية وزيادة الفرق الطبية وإنشاء مدارس جديدة، وصيانة الأماكن السياحية وتمديد وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي وإعادة استخدام المياه وإقامة السدود الترابية وإعادة وإنشاء حفائر (الحصاد المائي)، وهذا في الواقع ما يميز هذه الدراسه عن سابقاتها اذ انها تناول الاوضاع في البادية الاردنية على امتدادها وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أولاً: البادية الجنوبية:

تمتد منطقة الباديه الجنوبية عبر مساحات واسعة من اراضي المملكة تقارب نحو (38) ألف كم2 وهو ما يمثل (51%) من مساحة البادية الاردنية، ويبلغ التعداد السكاني فيها حوالي 81.665 نسمة وتضم لوائين وأربعة أقضية هي :

1 - لواء القطرانة ويبلغ تعداده السكاني حوالي 7.275 نسمة.
2 - لواء الحسا ويبلغ تعداده السكاني حوالي 13.010 نسمة.
3 - قضاء أذرح ويبلغ تعداده السكاني حوالي 3.935 نسمة.
4 - قضاء ايل ويبلغ تعداده السكاني حوالي 7.430 نسمة.
5 - قضاء الجفر ويبلغ تعداده السكاني حوالي 11.850 نسمة.
6 - قضاء القويرة ويبلغ تعداده السكاني حوالي 17.14 نسمة.
7 - قضاء الديسي ويبلغ تعداده السكاني حوالي 3.245 نسمة.
8 - قضاء المريغة ويبلغ تعداده السكاني حوالي 6.040 نسمة.
9 - قضاء الحسينية ويبلغ تعداده السكاني حوالي 7.320 نسمة.
10- قضاء وادي عربة ويبلغ تعداده السكاني حوالي 4.420 نسمة.

التقسيمات الإدارية:

تتبع البادية الجنوبية للعديد من التقسيمات الإدارية، وذلك كونها تنتشر في أربع محافظات، وفيما يلي أهم هذه التقسيمات:

محافظة معان	محافظة العقبة	محافظة الكرك	محافظة الطفيلة
بلدية الشراه	بلدية قريقرة وفينان	بلدية القطرانة	بلدية الحسا
بلديل أيل الجديدة	بلدية وادي عربة	بلدية السلطاني	
بلدية الأشعري	بلدية القويرة الجديدة		
بلدية الجفر	بلدية حوض الديسي		
بلدية الحسينية الجديدة			

وقد لاحظ فريق البحث في هذه البادية التي انعكست طبيعتها المناخية على الظروف الحياتية للسكان أن المشكلات والهموم متعددة، لكن أهم المشكلات ظهرت في جيوب الفقر والبطالة المنتشرة بشكل كبير وخصوصاً بين المتعلمين.

فمع ان الحكومة تحرص في هذه المناطق على تقديم الخدمات الاجتماعية للأسر الفقيرة من خلال القطاعين الرسمي والتطوعي المتمثلان بمكاتب التنمية الاجتماعية وصناديق المعونة الوطنية والجمعيات الخيرية، والصندوق الأردني الهاشمي، إلا أن المشكلة تبقى في طريقة توزيع المساعدات على الأسر وخصوصا تلك التي تكون عن طريق النواب والذين يقومون حسب ادعاء اهالي المنطقة بتوزيعها على الفقراء من معارفهم، وهذا يدعو الى القول بضرورة الدفع حكوميا باتجاه جعل العمل الإنساني مؤسسي يخضع لاعتبارات المساواة والعدالة في توزيع الاعطيات والهبات والمساعدات لتصل الى مستحقيها بالفعل في هذه المناطق

ولعل المشكلة الأخرى التي يتفق الناس في مناطق البادية الثلاث على طرحها هي عدم تفعيل دور الصندوق الأردني الهاشمي والذي كان جلالة الملك عبد الله الثاني قد تبرع له بمبلغ ثلاثة ملايين دينار توزع على البوادي الثلاث لدعم التنمية فيها منذ ثلاث سنوات، الا انه حتى الان لم يتم ترجمة اي شيء يتعلق بهذا الموضوع على ارض الواقع.

القطاع الصحي:

تغطي الخدمات الصحية كافة التجمعات السكانية في منطقة البادية الجنوبية تقريباً، إلا أن نوعية ومستوى الخدمات المقدمة يختلف من تجمع لآخر تبعاً لنوعية ومستوى خدمات المراكز الصحية، وقد تم تقسيم خدمات المراكز الصحية الى ثلاثة مستويات:

أ - المراكز الصحية الشاملة.

ب - المراكز الصحية الأولية.

ج - المراكز الصحية الفرعية.

وفيما يتعلق بالكوادر الصحية في منطقة البادية الجنوبية فالمعدل هو (4.7) طبيب لكل عشرة آلاف نسمة.

وفيما يلي أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع الصحة في البادية الجنوبية:

1. نقص الكوادر الطبية المتخصصة، ففي الوقت الذي تعاني فيه البادية الجنوبية من نقص الكوادر الطبية على اختلاف مجالات عملها واختصاصاتها قفد بلغت نسبة الاطباء الى عدد السكان في هذه المنطقة ما يقرب (4.7) طبيب لكل عشرة الاف نسمة.
2. قلة عدد المراكز الصحية الشاملة في منطقة البادية الجنوبية.
3. الحاجة الى وجود مستشفيات ، علماً بأن جلالة الملك كان قد امر مؤخراً بالمباشرة بانشاء مستشفى في القويره وتم رصد المخصصات اللازمة لذلك.

<u>البنية التحتية والخدمات الاساسية:</u>

- **الطرق:** تغطى منطقة البادية الجنوبية بشبكة من الطرق جيدة نسبياً، وتتفاوت في جودتها تبعاً للمنطقة التابعة لها، ومع ذلك يبقى تحسين الطرق الرئيسية والفرعية مطلباً رئيساً في معظم مناطق البادية الجنوبية، ومن اهم المطالب في هذا المجال تكملة طريق الديسة المدورة وإعادة النظر في المخطط الرسمي لعملية توسعة الشارع الرئيسي لوادي عربة أسوة بمناطق الأغوار جتى لا يكون على حساب المنازل المتضررة والبالغة 83 منزلاً، والعمل كذلك على معالجة المطبات الموجوده في بلدة الحسينيه - الطريق الصحراوي - لخطورتها وخصوصا عدم وضوحها السائقين وتفاجأهم بها .

- **المياه:** اما فيما يتعلق بالوضع في منطقة البادية الجنوبية فانه يتفاوت من منطقة الى أخرى، حيث تلبي شبكات المياه حاجات بعض المناطق بينما يعتمد بعضها الآخر على الآبار الخاصة برغم من أن هذه الأبار تعاني من نسبة ملوحة عالية وتحتاج الى صيانة مستمرة كما أن تكاليف ضخ المياه منها أصبحت مكلفة وذلك نتيجة للرسوم التي فرضتها الحكومة على كميات المياه المستخرجه من هذه الابار، الأمر الذي أضعف الانتاج الزراعي ، على ان لايغيب عن الذهن حسب ما ذكر السكان المحليين بأن هذه الابار لا يملكها الفقراء وذلك على اعتبار ان تراخيص حفر الآبار هذه لا تعطى إلا للمتنفذين اللذين يكونوا في اغلب الاحوال من خارج أبناء البادية.

وبالرغم من ان الحكومة كانت قد عمدت في في هذه المناطق من خلال برنامج تطوير البادية الأردنية الى تنفيذ مبدأ الحصاد المائي بهدف التغلب على مشكلة نقص المياه، ، وتخفيف العبء على مربي الثروة الحيوانية، وري الأراضي الزراعية، وذلك بعمل الحفائر والسدود الترابية الصغيرة التي تساعد على حفظ المياه لمدة طويلة من الزمن. الا اننا لا زلنا نحتاج في هذه المجال الى اعادة تقييم مشاريع الحصاد المائي هذه ، ومدى تأثيرها على المناطق وخصوصاً منطقة الحفر، التي تعاني من غبائر موسمية مستمرة وبشكل يؤثر على الحياة اليومية لسكان المنطقة ويترك تأثيرا سلبيا على صحة المواطنين الامر الذي يستدعى ضرورة البحث عن حل لهذه المشكله لاسيما وان قضاء الجفر ونيجة لوجود هذه المشكلة اضافة الى تفشي الفقر والبطاله فيه ربما سيشكل منطقة طاردة لسكانها

من جانب آخر ونتيجة لسوء تصريف مياه الامطارفي اطار مشاريع الحصاد المائي فقد تعرضت بلدة الحسينية خلال شتاء هذا العام بما فيها من مناطق سكنية ومحاصيل زراعية الى موجات من فياضان المياه التي نجم عنها الكثير من الاضرار في الممتلكات والمحاصيل الزراعية، الامر الذي يتطلب من الجهات المعنية في الحكومة القيام بدراسة الاسباب التي ادت الى ذلك والعمل على تلافيها في الشتاء القادم حفاظا على حياة وممتلكات المواطنين ومزروعاتهم.

- **الكهرباء:** تعتبر خدمة الكهرباء من الخدمات الممتازة في منطقة البادية الجنوبية حيث تغطي ما نسبته 99% منها، ومع ذلك فانه لا زالت بعض التجمعات السكانية التي تعاني من إنقطاع التيار الكهربائي لأسباب فنية بسيطه يمكن إصلاحها بسهولة لولا النقص الدائم في فرق الصيانة الخاصة بهذه المناطق، فعلى سبيل المثال لا الحصر يعاني لواء الحسينية من نقص في كوادر الصيانة اللازمة لضمان ادامة التيار الكهربائي في هذه المنطقة .

- **البريد والاتصالات:** تتفاوت خدمة البريد في منطقة البادية الجنوبية من تجمع لآخر، ويمكننا القول بأن هنالك حاجة للعديد من مكاتب خدمة البريد في منطقة البادية.
- **الصرف الصحي:** تعاني منطقة البادية الجنوبية من النقص الواضح والملحوظ في خدمة الصرف الصحي.
- **الإسكان:** يوجد توجه لدى الحكومة بتوطين البدو من خلال إقامة الإسكانات الخاصة بهم، وقد تمت ترجمة هذا التوجه على ارض الواقع من خلال مشاريع إسكانات وادي عربة والمزفر وغيرها من المناطق، إلا أن هذه المشاريع الإسكانية لا تفي بالغرض الذي

وضعت من أجله وذلك لصغر حجم الوحدات السكنية نسبة الى عدد أفراد العائلة وقلة عدد هذه المساكن .

إضافة الى ذلك فقد لامس فريق البحث المشكلة المتعلقة بزيادة رسوم القطع السكنية في منطقة وادي عربة والتي اصبحت 250 دينار بدلا من 45 دينار، إضافة الى فرض دفع بدل على الاشخاص الذين يملكون أكثر من قطعة سكنية مبلغ وقدره 1500 دينار لسلطة وادي الأردن بعد أن كانت أعطيت كهبة لمساعدة المواطنين الفقراء وتوطينهم في هذه المنطقة.

السياحة والآثار:

تزخر منطقة البادية الجنوبية ببعض المواقع الاثرية والتاريخية السياحية، كمنطقة رم، الحميمة، جبل أذرح، قلعة الحسا، ومع ذلك فهي لا تحظى بالرعاية الكافية، وتعاني من مشكلة في عملية تسويقها سياحياً، بحيث تحقق تطلعات السكان في هذه المناطق بجعلها مشاريع تسهم في تحسين الدخل وتحد من نسب الفقر والبطالة، على ان ثمة قصور واضح من قبل الجهات المعنية فيما يتعلق بتفعيل مشاريع السياحة الصحروية حيث يمكن ادراج المناطق الجنوبية من الصحراء الاردنية ضمن المناطق السياحية في المملكة وذلك لطبيعتها المتميزة والجذابة.

الشؤون الرياضية والشبابية:

تعاني منطقة البادية الجنوبية من نقص في المراكز والاندية الثقافية والشبابية بشكل عام، الامر الذي انعكس في غياب الفعاليات والانشطة المتعلقة بالشباب في هذه المنطقة .

الأنشطة الاقتصادية:

فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية في منطقة البادية الجنوبية فتكاد تكون محصورة في مناجم الحسا والابيض ومنطقة العقبة الاقتصادية ووجود بعض الخامات الطبيعية في بعض المناطق، ومع ذلك وعلاوة على عدم انعكاس هذه المشاريع إيجابياً على المجتمع المحلي حيث لم تسهم هذه القطاعات الاقتصادية في تنشيط وتنمية المناطق التي وجدت فيها، يشكو المواطنين في البادية الجنوبية من عدم اعطاءهم ألاولوية فيما يتعلق بالتعيينات في هذه المشاريع علماً بأن معظم الايدي العاملة الموجودة فيها هم من خارج أبناء المنطقة وعلى الأغلب من العمالة الأجنبية، ويعود سبب ذلك الى:

1. تدني الأجور بحيث لا تتناسب والظروف المعيشية التي يعيشها المواطن الأردني ويجعل من الايدي العاملة الأجنبية هي البديل الموضوعي.
2. نقص العمالة الفنية المؤهلة من أبناء المنطقة.

3. عدم وجود مراكز تدريب مهني تؤهل عمالة محترفة تستطيع أن تقوم محل العمالة الوافدة علماً حتى وأن توفرت العمالة الأردنية المؤهلة فإن العمالة الوافدة ستبقى المنافس لتدني أجورها نسبة للعمالة الأردنية.

وعلى العكس من كل ذلك يرى البعض ان هذه الأنشطة قد اثرت سلباً على البيئة الزراعية التي كانت تشكل مصدراً أساسياً لدخلهم مثلما أنها أسهمت في زيادة التلوث البيئي، وبالاخص بعض المصانع وكذلك المزارع التي تعنى بتربية الأبقار والدواجن في بلدة القويرة والقطرانة والتي اسهمت الى حد كبير في زيادة نسبة الذباب والبعوض والروائح الكريهة التي أدت الى تفاقم معاناة المواطنين.

الخدمات التعليمية:

بالرغم من ان نسبة الطلاب في منطقة البادية الجنوبية تقدر بحوالي (34.5%) من مجمل السكان في المنطقة، وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع المعدل العام للمملكة والذي يقدر بحوالي (35%)، فلا زالت نسبة الامية مرتفعة(38.3%) من مجمل السكان بالمقارنة مع المعدل العام للامية في الأردن والذي يقدر بحوالي (18%) من السكان الذين تزيد اعمارهم عن (15) سنة، وفيما يلي أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع التعليم في البادية الجنوبية:

- ارتفاع نسبة الأمية (34.5%).
- ظاهرة التسرب من المدرسة.
- النقص في أعداد المعلمين.
- مشكلة المواصلات.

وطلب الأهالي بتخصيص مقاعد المكرمه لأبنائهم لتلبية الحاجات التعليمية والصحية التي تخدم مناطقهم لأن المعدلات العالية التي يحصل عليها الطلبة تخضع للتنافس على مستوى المملكة مما يضيع فرصهم في الدخول الى التخصصات العلمية التي تخدم مناطقهم الامر الذي يمكن ان يسهم في حل مشاكل التعليم والصحة في هذه المناطق .

الزراعة:

اعتمدت البادية كما هو الحال في جميع مناطق الاردن على تربية الأغنام والزراعة إلا أنه خلال منتصف الثمانينات بدأ هذا الاعتماد بالتراجع وذلك بسبب:

1 - الجفاف وقلة الأمطار وسوء استخدام مياه الري مما اثر على مخزون المياه الجوفية المستعملة في الزراعة.

2 - تدهور الخواص الطبيعية والكيميائية للأراضي الزراعية نتيجة سوء استخدام المبيدات والأسمدة والمياه الملوثة.

3 - ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي.

4 - عدم وجود أسواق لاستيعاب الناتج الزراعي.

5 - وجود مصادر التلوث الدائم مناطق البادية مثل مكب النفايات في الحسينية، وبالرغم من أن هنالك اتفاق على انشاء مكب جديد يخدم الشوبك والحسينية لكن لهذه اللحظة لم يتم الانتقال الى المكب الجديد.

6 - الحاجة الى إنشاء مسالخ بلدية في كافة التجمعات الرئيسية مثل القويرة والقطرانة.

7 - إحداث محجر بيطري وسوق للحلال بإشراف الأجهزة المختصة.

وقد تم تنفيذ مشاريع ريادية في منطقة البادية الجنوبية بهدف رفع انتاجية هذه المناطق وتزويد سكانها بأساليب متطورة لتحسين ظروفهم المعيشية، ومن الأمثلة على ذلك تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة بين صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية والقطاع الخاص بمبلغ 150 ألف دينار وذلك ضمن المرحلة الأولى من المشروع، وهو مشروع زراعي هدفه انتاج ثمار فاكهة عالية الجودة في منطقة المريغه في البادية الجنوبية في محافظة معان ، إلا أن المعلومات تشير بأن الطاقة الإجمالية للمياه المستخرجة من البئرين التي تم حفرهما تبلغ 150 متر مكعب / ساعة، الأمر الذي لا يمكن معه زراعة مساحة أكبر من 600 دونم من إجمالي المساحة الكلية للمشروع البالغ 1000 دونم.

أما المشروع الآخر مشروع جمعية بشرى التعاونية في منطقة الجفر وهو عبارة عن مزرعة للنعام بدعم من وزارة التخطيط وانتهى هذا الدعم عام 2005، وبدأ هذا المشروع فعليا بالانتاج إلا أنه لا زال بحاجة الى الاستمرار في الدعم المادي والإشراف الكامل من قبل الجهات المختصة على عملية تسويق منتجاته لدخول السوق الأوروبية حسب اتفاقيات التجارة التي كان قد وقعها الأردن في هذا المجال .

ومن المعيقات التي تؤثر في اقامة مشاريع انتاجية في مناطق البادية صعوبة الحصول على قروض من مؤسسة الاقراض الزراعي.

وبالرغم من انتشار زراعة النخيل في مختلف تجمعات وادي عربة الا انه (بإستثناء المشاريع الكبرى لبعض الشركات والجمعيات) لم يتعدى معظمها الشكل العشوائي والفردي. وتبين أن

تلك الزراعة غير منتجة وذلك لعدم توفر العناية والمهارة الصحيحة اللازمة لزراعة النخيل، لدى مزارعي المنطقة. في الوقت الذي تعتمد فيه المشاريع الكبرى لزراعة النخيل بشكل رئيسي على خبرات وأيدي عاملة وافدة الأمر الذي حرم السكان المحليون من الاستفادة من فرص العمل هذه واكتساب الخبرات الضرورية اللازمة لنجاح مثل هذه الانواع من المزروعات.

اما المشروع الريادي الآخر الممول من قبل وزارة التخطيط والذي تم تنفيذه بالتعاون ما بين مؤسسة نهر الأردن وجمعية قاع السعيديين الزراعية التعاونية - وادي عربة، فقد اهتم بزراعة مختلف الخضروات المحمية والمكشوفة والعنب والحمضيات اضافة الى القطاع الحيواني الذي عني بتربية الإبل والأغنام الى جانب بناء سد أبو برقة لحجز مياه الأمطار والسيول بكلفة إجمالية 1.5 مليون دينار.

إلا أن هذا المشروع يواجهه مشكلة نقص حاد في المياه حيث يعتمد على بئر ماء تدنت إنتاجيته من 25م / ساعة إلى 10م / ساعة خلال عام واحد ، ولم تنجح عملية حجز المياه في السد ، الامر الذي ربما سيؤدي إلى فشل المشروع ، وضياع 30 فرصة عمل على أبناء المنطقة الذين بنوا آمالهم على مثل هذه المشاريع.

وطالب ابناء الباديه الجنوبيه بالقيام بتسوية المسائل المتعلقة بالاراضي اما بتمليكها للمواطنين الواضعي اليد عليها او تسجيلها باسماء الجمعيات الخيرية مما يساعد على تنمية المنطقة باستغلال الاراضي من قبل ابنائها .

البادية الشمالية:

تقع البادية الشمالية في الجزء الشمالي الشرقي من المملكة وتحتل أكبر جزء من مساحة محافظة المفرق، حيث تبلغ مساحتها 25.948 ألف كم2 من مجمل مساحة المحافظة والتي تبلغ 26.435 ألف كم2 اي ما نسبته " 97.7% من المساحة الكلية لهذه المحافظة ، وهي مقسمة إدارياً الى ثلاثة ألوية هي البادية الشمالية والبادية الشمالية الغربية والرويشد. ويتبع لها أربعة عشر بلدية ويقدر عدد السكان في إحصاء عام 2001 بحوالي (138625) ألف نسمة أي ما نسبته 2.6% من إجمالي سكان المملكة.

وتضم البادية الشمالية المناطق التالية:

لواء البادية الشمالية	**52130 نسمة**
قضاء الصالحية	12780 نسمة
قضاء صبحا	10535 نسمة
قضاء أم الجمال	13840 نسمة
قضاء أم القطين	8220 نسمة
قضاء دير الكهف	6744 نسمة
لواء البادية الشمالية الغربية	**72780 نسمة**
قضاء البادية الشمالية الغربية	22235 نسمة
قضاء السرحان	15055 نسمة
قضاء حوشا	14375 نسمة

قضاء الخالدية	21115 نسمة
لواء الرويشد	**13715 نسمة**

التقسيمات الإدارية للبادية الشمالية:

تتبع التقسيمات الإدارية كبلديات والتي يبلغ عددها (14) بلدية الى محافظة المفرق، كونها تابعة لها، وفيما يلي أهم تلك التقسيمات:

بلديات البادية الشمالية	المحافظة
المدائن	المفرق
البوادي	المفرق
بني هاشم	المفرق
الصفاوي	المفرق
الرويشد الجديدة	المفرق
الزعتري والمنشية	المفرق
القيروان	المفرق
الحرش وفاع	المفرق
السرحان	المفرق
الخالدية	المفرق
الواحة	المفرق
أم الجمال الجديدة	المفرق
الهلال	المفرق
أم القطين والمكيفته	المفرق

ومع العام 1970 بدأت مظاهر البداوة تنسحب تدريجياً من البادية الأردنية الشمالية لصالح عملية التنمية والتطور،التي انعكست في المظاهر الحضرية، وقد أخذت البادية الشمالية نصيبها من مشاريع التنمية لحل المشاكلات في مختلف القطاعات الاجتماعية والخدمية، والانتاجية، وتطوير البنية التحتية .

ووجد فريق البحث أن عدد المشاريع الراسمالية التنموية المنفذة من خلال الحكومة في الفترة من عام 2002 – 2004 كان (173) مشروعاً نفذ منها(25) مشروعا عام 2002 و101 مشروعاً في عام 2003 و(47) مشروعاً عام 2004 وكان نصيب الحزم الإنتاجية منها (الزراعة ، السياحة والآثار ، المدن الصناعية ، تعزيز الانتاجية / وزارة التخطيط ، التجارة والصناعة ، المصادر الطبيعية) لعام 2003 (28) مشروعاً من أصل (101) مشروعاً ، تراجع في عام 2004 حيث الى 3 مشاريع، وعلى اي حال فقد كانت هذه المشاريع موجهة كلها لتعزيز التنمية الاستثمارية لمعالجة البطالة والفقر.

وتتلخص اهم المشكلات التي استطاع فريق البحث رصدها في البادية الشمالية فيما يلي:

- **الفقر والبطالة :**

بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، حوالي 28 % من مجمل سكان البادية الشمالية، والبالغ عددهم (138625) نسمة ، في حين تبلغ هذه النسبة حوالي 11% على مستوى المملكة، فيما

بلغت نسبة البطالة حوالي (17.3%) عام 2001 مقارنة مع (14.7%) على مستوى المملكة، وقد لاحظت الدراسة ان ذلك عائد الى زيادة الطلب على الوظائف في القطاع العام والمؤسسات العسكرية، الذي ترك أثراً سلبياً على زيادة البطالة والفقر على اعتبار ان الوظائف العامة لا يمكن أن تستوعب جميع العاطلين عن العمل .

وبالرغم من محاول الحكومة مد يد المساعدة للفقراء من خلال وزارة التنمية الاجتماعية ، الا انه يشير البعض إلى تأخر بعض المديريات في تنفيذ معاملات المحتاجين ، مؤكدين على ضرورة توخي الدقة والحذر فيما يتعلق بالمعلومات المضللة التي يقدمها البعض ، وتكون سبباً بحرمان بعض المستحقين فعلاً من مخصصات المعونة الوطنية.

- المياه :

تشكل المياه الجوفيه في البادية الشمالية ما نسبته 80% من مياه الشرب على مستوى الأردن ، وتعتبر مصدراً هاماً للمياه في المستقبل المنظور والبعيد ، وتغطي شبكة مياه البادية الشمالية معظم التجمعات السكانية حيث تتغذى من خمسة آبار ارتوازية عاملة مخصصة للتزويد المنزلي .

وتضم منطقة البادية أكبر نسبة من عدد الآبار الأرتوازية في المملكة 514 بئراً ارتوازياً من أصل (1620) بئراً في حين يبلغ عدد الآبار غير المرخصة حوالي (700) بئر ، ونتيجة لزيادة كلفة ضخ المياه بعد رفع أسعار الكهرباء والضخ الجائر من الآبار الأرتوازية فقد صدر قرار من الحكومة عام 2002 يقضي بمراقبة استخدام المياه الجوفية وتركيب عدادات على الآبار الأرتوازية المرخصة العاملة.

وقد تم تركيب ما نسبته 93% من العدادات على الآبار الأرتوازية المرخصة وبلغ عدد الطلبات المقدمة للوزارة بهدف تصويب أوضاع الآبار المخالفة 510 طلبات أواخر عام 2004 ، وقد وافقت وزارة المياه على تمديد المهلة الممنوحة لأصحاب الآبار لتصويب الأوضاع ابارهم حتى بداية تموز من العام الحالي.

وقد طالب مالكو الآبار الأرتوازية بوقف قرار وزارة المياه والري بفرض رسوم على المياه المستخرجة من الأبار المرخصة للغايات الزراعية داعين في الوقت نفسه الى ضرورة تصويب اوضاع الآبار غير المرخصة او اغلاقها اذ يرون ان هذا الاستخدام أدى إلى استنزاف الأحواض المائية وهبوط منسوبها وتدهور نوعيتها كما أدى الى حدوث فائض في الإنتاج الزراعي وهبوط اسعار المنتوجات الزراعية وخلق مشكلة في التسويق.

اضافة الى ضرورة تخفيض المساحات المزروعة حسب رأيهم وتنظيم الإنتاج التي من شأنها تحقيق نفس الهدف المطلوب بتقنين كميات المياه وتوفيرها لاستخدامات مياه الشرب لا سيما وانه بتطبيق هذا القرار فانه سيتم توفير حوالي 90 مليون متر مكعب ، علماً بأن قرار وزارة المياه كان قد أدى إلى توفير حوالي 45 مليون متر مكعب فقط.

وبشكل عام يمكن تلخيص اهم مشكلات المياه في البادية الشمالية ومحافظة المفرق بما يلي :

1_ انخفاض في مستوى المياه الجوفية (الاحواض المائية) في محافظة المفرق ولواء البادية الشمالية، نتيجة لاستنزاف الحوض المائي بالضخ الجائر سواء من قبل القطاع الخاص أو القطاع العام.

2_ان كمية المياه التي تضخ إلى المحافظات الأخرى من محافظة المفرق تزيد عن 60% وهذا في الواقع يدعو الى ضرورة وضع تصورات في هذا الخصوص من شأنها اذا ما تم الاخذ بها ان تؤدي الى الاسهام في عملية التنمية في منطقة البادية كوضع فلس واحد مثلاً عن كل متر مكعب من المياه يضخ للمحافظات الأخرى واستثماره في إقامة مشاريع تنموية في المحافظة.

3- ارتفاع نسبة الملوحة في المياه اكثر من المسموح به وفقا للمواصفات الأردنية لمياه الشرب الأمر الذي يتطلب وضع وحدات معالجة للمياه.

4 _وجود شبكات مياه مهترئة وهي تزيد من نسبة الفاقد العام على شبكات المياه .

5_تحديد كميات المياه المستخرجة من الآبار الخاصة ب 150.000 م 3 / السنة وفرض رسوم عليها، الامر الذي يزيد الاعباء على المواطن من جانب، ويزيد كذلك من كلفة الانتاج الزراعي مما يحد من قدرة هذه المنتوجات على المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية.

6_ التوسع في الزراعة الافقية (المحاصيل التي تحتاج إلى كميات عالية من المياه مثل البندورة) ،على حساب مخزون المياه ويمكن التخلص من هذه المعضله من خلال زراعة مساحات اقل ومزروعات تناسب مناخ المنطقة وتحتاج الى كميات مياه اقل.

7- تنظيف وصيانة البرك القديمة المخصصة لتجميع المياه وفتح الأقنية الداخلة مما يساهم في توفير المياه السطحية وزيادة منسوب المياه الجوفية.

8-نسبة التبخر المائي عالية، لاسيما وان مناطق البادية تعتبر من المناطق شبه الجافة .

9-نقص مياه الشرب في المناطق البعيدة نسبيا مثل قرية خشاع القن وسما السرحان والباعج حيث أنها تصل بواقع ست ساعات اسبوعياً في بعض المناطق المذكوره ، وتنقطع في بعض الأحيان لمدة شهر كامل .

10- وتجدر الاشارة هنا الى ان البادية الشمالية لا زالت غير مخدومة بالصرف الصحي .

الطرق :

تتوفر في البادية الشمالية شبكة من الطرق الرئيسة والقروية والثانوية والزراعية الجيدة حيث يوجد طريقان دوليان هما طريق بغداد والشام ، ويبلغ طول الطرق الرئيسه (309 كم) ، والطرق القروية (273كم)، والطرق الثانوية (309كم)، وبالرغم من ان معظم هذه الطرق جيدة الا انها تحتاج الى عناية اكثر وصيانة مستمرة.

فيما اشتكى المواطنون في منطقة حوشا أنه لا يوجد إلا طريق واحد نافذ بين حوشا والقرى المحيطة بها، ولا يوجد كذلك طرق زراعية تخدم المزارعين وأراضيهم.

ويمكن تلخيص اهم المشاكل العامة المتعلقة بالطرق في منطقة البادية الشمالية بما يلي:

- نقص عدد المسارب بالنسبة للطرق الرئيسه مثل طريق اربد والصفاوي.
- ضعف المستوى الفني والهندسي في مقاطع كثيرة من الطرق الرئيسه وخصوصاً عند المنحنيات الراسية والأفقية ، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستوى السلامة المرورية للمركبات والأفراد.
- افتقار البادية الشمالية للطرق الزراعية المعبدة وذلك لإتساع رقعتها الجغرافية.
- ضعف مستوى الصيانة الدورية والرئيسية وذلك لنقص المخصصات .

وفي مقابل هذه المشكلات يطرح بعض السكان في مناطق البادية المختلفة عدد من التصورات التي يمكن ان تسهم في ايجاد الحلول المناسبة لمشاكل الطرق منها:

- إجراء دراسة هندسية شاملة للطرق الرئيسه خصوصاً طريق المفرق الصفاوي تمهيداً لإعادة إنشائها بما يعزز عناصر السلامة المرورية.

- زيادة مخصصات الطرق الرئيسه وزيادة عدد المسارب أو فصلها بإتجاهين مثل طريق بغداد ، وإربد.

- **الكهرباء:**

تبلغ نسبة السكان المزودين بالتيار الكهربائي في مناطق البادية الشمالية حوالي 98% ، وتتبع إلى شركة كهرباء إربد، فيما تقدم خدمة الصيانة لهذه المناطق من خلال مكتب الشركة في مدينة المفرق.

- **البريد والإتصالات:**

تغطي الخدمة الهاتفية الآلية والبريد معظم مناطق البادية الشمالية ويوجد (21) مكتب بريدي، مكتب صبحا، الرويشد، الصفاوي، مغير السرحان، سما السرحان، ثغرة الجب ، الزعتري، روضة بسمة ، الخالدية ، نايفة، المنصورة، الرفعايات، حدود جابر، الحمراء، أم القطين، عمرة وعميرة، أما الجمال ، الدفيانة، الباعج ، الحرش، علماً بأن خدمة الهاتف كانت قد وصلت لبلدة حوشا منذ العام 1952.

- **الزراعة :**

تبدو مظاهر الاهتمام بكل ما يتعلق بالزراعة واضحه للعيان عند التجوال في مناطق البادية الشمالية فهي تضم (5) محميات رعوية ، و(4) سدود ، و(368) بيتا بلاستيكيا تستخدم لاغراض الزراعة المتنوعة ، و (13) مشتل خاص، وقد بلغت نسبة المزارعين المهتمين بالثروة الحيوانية في البادية الشمالية حوالي (90%) من عدد المزارعين، ونسبة المزارعين المهتمين بالثروة النباتية حوالي (5%) من عدد السكان، وبلغت المساحات الزراعية المستغلة (265000) الف دونم، وبلغت المساحات الزراعية غير المستغلة (350000) دونم، ويبين كل من الجدولين التاليين حجم وانواع الثروة الحيوانية والنباتية في هذه المنطقة.

جدول يبين الثروة الحيوانية الموجودة في البادية الشمالية

النوع	العدد
ضان	670778
ماغز	665728
ابقار	2400
جمال	658
خيل	110
دواجن	400000
مزارع اسماك	1

جدول يبين الثروة النباتية الموجودة في البادية الشمالية

النوع	العدد
الخضار الصيفية المروية	60000
الأشجار المثمرة (زيتون)	27409
الأشجار المثمرة (لوزيات ، تفاحيات)	26957
الأشجار المثمرة (عنب)	3000
حبوب شتوية	60000

وقد وجد فريق البحث أن معظم المشاريع الإستثمارية الموجودة في مناطق البادية الشمالية قد أقيمت على حساب الأراضي الزراعية ، فيما يطالب المواطنين بفتح المزيد من الطرق

الزراعية لخمة المزارع وتسهيل عمليات الري وسقاية المواشي ، اضافة الى معاناتهم المعتادة المتعلقة بمسألة شراء البذور والنقص الدائم في الأعلاف رغم ارتفاع اسعارها.

ومع ذلك فلا زالت حالة المراعي في منطقة البادية الشمالية تزداد سوءا وذلك لعدم كفاية المحميات الرعوية الموجودة، ومحدودية الأمطار، وتعاقب مواسم الجفاف، اضافة الى الرعي الجائر في بعض المناطق من هذه البادية ، ولتجاوز هذه المشكلات حاولت وزارة الزراعة تنفيذ بعض المشاريع الخاصة المتعلقة بتأهيل بعض المحميات الرعوية، وقد ساعد على ذلك وعي ابناء البادية في منطقة تل رماح اللذين قاموا بوضع الاف الدونمات تحت تصرف مركز بحوث وتطوير البادية الأردنية من أجل تحويلها إلى محمية رعوية وإعادة التنوع النباتي والحيواني اليها الامر الذي انعكس إيجابيا على المنطقة كلها.

كما تم البدء بتنفيذ مشروع الحصاد المائي في المنطقة كلها ، بمساحه قدرها ، 1121 كم مربع، وقد تم إختيار (15) حضيره في منطقة البرنامج ، بينها خمس حضائر ضخمة صنعتها عوامل التعرية والإنجراف في الطبيعة ، وتبقى المياه في الحضائر حتى اواخر حزيران وأوائل تموز من كل عام ، ليستفيد منها الناس في سقاية المواشي، وتخفيف الضغط على المراعي ، إضافة إلى تحفيف الطلب على المياه الجوفية ، ومكافحة التصحر ، عبر التقليل من المساحات الصحراوية وزيادة مساحات الأراضي الزراعية الخضراء.

- **السياحة والآثار:**

تزخر مناطق البادية الشمالية بالكثير من المعالم السياحية والاثرية التي تسحر الزائر بروعة منظرها وطرق بنائها ،فهناك العديد من القلاع والحصون والخرب والحمامات الأثرية في كل من أم الجمال ، أم السرب، الباعج، أم القطين ، دير الكهف ، الخناصري، فاع، حوشا، السويلمة، بريقا، الخالدية، المكيفتة، روضة الرويعي، صبحا وصبحية، جاوا ، دير القن، الصفاوي، ثغرة الجب، ، ومع ذلك فإنه باستثناء فندق واحد فقط في لواء الرويشد لا توجد أية مرافق سياحية خدمية أو فندقية أو متاحف لخدمة المواقع الأثرية الأمر الذي يعد عائق أمام السياحة الداخلية والخارجية ، ولا يوجد كذلك إحصائيات دقيقة لعدد الزوار المهتمين بهذه الأماكن ، اضافة الى ان هذه البادية تخلو من أي متنزهات .

وهذا في الحقيقة يوضح مدى القصور في عمل وزارة السياحة وكل الجهات المعنية بهذا الموضوع فيما يتعلق بتنشيط السياحة وجذب الإهتمام لهذه المناطق وبذل جهد اكبر لتسويقها والتعريف بها عبر وسائل الإعلام المختلفة، والمبادرة كذلك الى توفير ابسط مستلزمات السياحة وخاصة في المواقع الأثرية الكبيرة، مثل مرافق صحية، وبعض النزل والاستراحات والمطاعم السياحية، ناهيك عن عدم الاهتمام بحماية هذه الاثار نفسها التي كانت قد تعرضت عبر الزمن الى حالات اعتداء متكررة وملحوظة خاصة تلك المتعلقة باستخدام الحجارة الاثرية في بناء المنازل الخاصة، وللانصاف فإن المظهر الوحيد للحماية الذي تم مشاهدته هو تلك الاشياك المعدنية التي تم وضعها حول تلك المناطق الاثرية.

- **الصناعة والتجارة:**

بالرغم من ان محافظة المفرق تشهد باستمرار حركة تجارية نشطة إلا أنه لا زالت حصة البادية الشمالية من هذا النشاط قليلة نسبياً ، ولا يوجد نشاط تجاري منظم يمكن تسجيله في المناطق التابعة للبادية الشمالية سوى بعض النشاط الضعيف المتعلق بالبيع بالتجزئة وفي متاجر غير متخصصة ومبعثرة، ويعتمد سكان البادية الشمالية في حاجاتهم الموسمية وحتى اليومية على سوق خاص في مركز المحافظة يعني بتلبية المتطلبات الخاصة بأهل البادية الشمالية، ويسمى هذا السوق باسم سوق البدو.

على أن ثمة حركة صناعية تشهد نشاطاً ملحوظاً ومتزايداً يدر دخلاً لازال دون المستوى المتوقع على أبناء البادية الشمالية وخصوصاً في مجال الصناعات الإستراتيجية (إستغلال المحاجر) المخصصة لإستخراج أحجار البناء والرمال ، فلقد تم حصر (630) صناعة مختلفة في المحافظة يقع معظمها في أراضي البادية الشمالية حيث يزيد معدل الإنتاج فيها عن (20) مليون دينار سنوياً ويعمل في هذا القطاع ما يزيد عن (4000) عامل ومعظمهم من الأردنيين منهم (50%) من أبناء البادية الشمالية . ومن الامثلة المهمة على نجاح تكاتف الجهود بين مركز بحوث وتطوير البادية الشمالية وجمعية أبناء البادية الشمالية الشرقية (عناقيد الخير) إنشاء مشروع مصنع البان البادية الشمالية الشرقية في تل رماح والذي يخدم 14 تجمعاً سكنيا من خلال تثبيت أسعار الحليب ، وسياسة الوصول إلى أصحاب القطعان من البدو، لكن في المقابل هناك قصص فشل لابد من التوقف عندها ومن اهمها مشروع وادي الضليل الذي كان يهدف الى توطين البدو من خلال تخصيص مساحات من الاراضي لهم ليقوموا باستغلالها عبر عملية الزراعة الا ان معظمهم قام ببيع هذه الوحدات الزراعية، الامر الذي افرغ هذا المشروع من اهدافه الحقيقية.

اما فيما يتعلق بالقطاع التجاري فإنه يمكن تلخيص اهم مشكلات هذا القطاع التي تعاني منها مناطق البادية الشمالية فيما يلي:

- ضعف القوة الشرائية بشكل عام نتيجة الركود الاقتصادي السائد وضعف حجم السوق المحلي.
- ضعف التصدير للأسواق المجاورة.
- منافسة البضائع غير الأردنية القادمة من المناطق الحدودية بطرق غير مشروعة.
- ممارسة التجارة من قبل التجار بطرق تقليدية بدائية.
- تعدد الجهات الرقابية وإختلاف وجهات نظرها وتداخل صلاحياتها.
- كثرة الباعة المتجولين والبسطات والسيارات المتنقلة وخاصة في سوق الأغنام.

ومن المقترحات التي يطرحها اهالي هذه المناطق للتغلب على المشكلات التي يعاني منها القطاع التجاري مايلي :

- عقد سلسلة من الدورات وورش العمل لتوعية التجار بالمهارات التسويقية والتوصية .
- توحيد الجهات الرقابية في مرجعية واحدة مختصة.
- إعطاء الصلاحيات لجمرك جابر والرمثا بالتخليص على بضائع التجار.
- تكثيف الرقابة مع المعنيين بالبلدية على بائعي البسطات والسيارات المتنقلة.

اما بالنسبة لمشكلات القطاع الصناعي فيمكن ايجازها بما يلي:

- تعقيد الإجراءات الحكومية وعدم شمول الصناعات المحلية بالاعفاءات من الرسوم والضرائب التي تتمتع بها بعض المناطق الصناعية الاخرى في المملكة .
- ارتفاع اسعار الكهرباء والماء وكثرة إنقطاع التيار الكهربائي ومشاكل الصرف الصحي.
- عدم وجود جهة رسمية متخصصة لتوجيه المؤسسات وإرشادها للحصول على شهادة المواصفات (ISO)
- كثرة اللجان الرقابية على المصانع وإنعدام التنسيق بينها وتضارب متطلباتها.
- عدم مطابقة المواصفات القياسية للمادة الأولية المستوردة مع المواصفة القياسية الأردنية.
- تعاني الصناعات المحلية وخاصة الغذائية من عملية الاغراق لبعض السلع .
- عدم السماح لموظفي الشركات وعائلاتهم بالمعالجة في المستشفيات الحكومية.

ويقدم بعض المعنيين في هذا المجال عدد من المقترحات والحلول لمشكلات القطاع الصناعي، ومنها:

- تخفيض سعر الفائدة على القروض الاستثمارية .
- إعفاء كافة مدخلات الانتاج من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات لتحريك السوق المحلي.
- تخفيض اسعار الماء والكهرباء وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.
- إنشاء مدينة صناعية تحتضن الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وإنشاء مدينة صناعية في لواء البادية الشرقية .
- عمل مسح وتقيم للمواد الخام المتوفرة في البادية الشمالية، لاستثمارها في القطاع الصناعي.
- عقد دورات في إدارة المشاريع لأبناء المنطقة لإعداد الكوادر البشرية المناسبة، والسعي ما أمكن للحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

- **التعليم:** بالرغم من ان التعليم في الاردن كان قد شهد تطوراً ملموسا في جميع المراحل والقطاعات الا انه لا زال يواجه العديد من المشكلات التي تطفو على السطح من حين الى آخر.

وقد خطت العملية التربوية في البادية الشمالية خطى ايجابية، الا انها تعاني من بعض المشكلات التي تحد من فاعلية هذه العملية وخصوصا فيما يتعلق بربط مدخلات ومخرجات التعليم باحتياجات المجتمع المحلى لتسهم في تغذية عملية التنمية المستدامة في مناطق هذه البادية. ويمكن ايجاز اهم مشكلات التعليم في مناطق البادية الشمالية فيما يلي:

- تعاني بعض مناطق البادية الشمالية من نقص في المدارس وقد وعدت الحكومة بإنشاء أربع مدارس جديدة تابعة للثقافة العسكرية منذ عام على 1999على غرار المدرسة العسكرية الموجودة في قرية صبحا،ولم ينفذ منها شيء حتى الآن.
- وتعاني المدارس من عدم وجود المدرسين ذوي الخبرة ونقص في المعلمين والمعلمات والتأخير في المواصلات خاصة في المناطق البعيدة.
- إقتصار التدريس في بعض مدارس البادية الشمالية على الفروع الأدبية مما يحرم الطلبة من امكانية الالتحاق بالفروع العلمية ، وإفتقارها لفروع أخرى مثل التمريض وتكنولوجيا المعلومات.
- ويعاني أبناء البادية الشمالية من مسألة اخرى مهمة في مجال التعليم تتعلق بخضوعهم للمنافسة على المقاعد الجامعية كبقية ابناء المحافظات الاخرى في المملكة الامر الذي يشكل نوعا من عدم العدالة خاصة اذا ما تم النظر الى الفروق في الضروف المعيشية بين ابناء البادية والمناطق الاخرى، كما يطالب اهالي المنطقة بتخصيص مقاعد جامعية في جامعة آل البيت لابنائهم خاصة للبنات في المجالات التي يحتاجها مجتمعهم.والمطالبة كذلك بتخصيص مقاعد خاصة بالبنات في الجناح العسكري في جامعة مؤته.
- ويتطلع أبناء البادية الشمالية من حملة شهادات البكالوريوس والدرجات العليا لإيجاد فرص عمل لهم في جامعة آل البيت .

- **الصحة :** بالرغم من ان الخدمات الصحية في البادية الشمالية تكاد تغطي كافة التجمعات السكنية ، حيث تنتشر المراكز الصحية ألاولية في جميع التجمعات السكانية ووجود اطباء عاميين يعملوا بكفاءة من اجل تقديم الخدمات الصحية في حدود الممكن للناس في هذه المراكز ، الا ان هناك بعض الملاحظات حول بعض المشكلات المتعلقة بالصحة في مناطق هذه البادية من اهمها :

- بالرغم من الكثافة السكانية التي تتمتع بها مناطق البادية الشمالية الا انه لا يوجد في هذه المنطقة سوى مستشفى واحد هو مستشفى المفرق الحكومي في مدينة المفرق، الامر الذي لا يمكن معه تقديم خدمات معقولة تلبي احتياجات الناس بشكل عادل.
- ارتباط الرعاية الصحية للناس في هذه التجمعات السكانية بدوام الاطباء والموظفين في المراكز الصحية الأولية الذي ينتهي غالباً بحدود الساعة الثانية بعد الظهر .
- عدم اشتمال المراكز الصحية الأولية على عيادات او اطباء اختصاص (أسنان ، أنف وأذن وحنجرة ، وباطي .. الخ).

وللتغلب على هذه المشكلات وتخفيف معاناتهم المتعلقة بالمجال الصحي يطرح السكان في مناطق البادية الشمالية بعض المقترحات التي من اهمها:

- تأهيل جميع المراكز الصحية الأولية لتصبح مراكز صحية شاملة لتتمكن من تقديم الخدمات الصحية للسكان بالشكل المطلوب والصحيح خاصة في ظل الزيادة السكانية وبعد هذه المناطق عن مدينة المفرق.
- إنشاء مستشفى جديد في المنطقة لتخفيف العبىء الزائد على مستشفى المفرق الحكومي، الذي يعاني اطباء الاختصاص فيه من الاعداد الزائدة عن الطاقة التي تقوم بمراجعهتم او تلك التي يجرون عمليات لها يوميا.
- زيادة عدد الأطباء في هذه المراكز الأولية الموجودة بحيث تضم أطباء إختصاص.
- زيادة ساعات الدوام في المراكز الصحية الاولية، والعمل على توفير طبيب مناوب لمدة 24 ساعة لخدمة الحالات الطارئة.
- ايلاء مزيدا من العناية بمسائل توفير الادوية الضرورية وكذلك بعض الأجهزة الطبية الحديثة خصوصا الاولية منها .

وفي اطار الحديث عن الصحة في مناطق البادية الشمالية لابد من الاشارة الى بعض المسائل المهمة المرتبطة بالاوضاع الصحية في هذه المناطق ومن اهمها المشكلات البيئية التي تؤرق أبناء المنطقة الشمالية ، كالمشكلة المتعلقة بمكب الأكيدر (مكب النفايات) ، حيث كانت جمعية البيئة الأردنية قد تقدمت بإقتراح لنقل المكب الى المنطقة الشرقية ، إلا أن جهود بعض المتنفيذين الذين تتعارض مصالحهم المتمثلة بتخوفهم على اراضيهم مع عملية النقل حالت دون تنفيذ عملية النقل هذه مما يعني استمرار معاناة الناس من هذه المعضلة .

علما بأن هذه المشكلة تتفاقم اثارها في موسم الصيف حيث الروائح الكريهة عدا عن مشكلة قلابات النفايات التي لا يكلف سائقيها انفسهم عناء الوصول إلى مقر المكب ، حيث يقوموا بالتخلص من النفايات على جانب الطريق المؤدي إليه ، وبرغم محاولات الجهات المعنية المتكررة مخالفة المتسببين بالأضرار الا ان ذلك لم يشكل رادعا كافيا لهم، لذا يطالبوا الأهالي بوضع حل جذري لهذه المشكلة.

إضافة لما سبق تعاني بلدة الصفاوي من الحشرات والقوارض التي تحتاج الى مزيدا من الاهتمام من الجهات المعنية لمعالجتها ومكافحتها خوفاً من إنتشار الأوبئة والأمراض المعدية.

على ان مطالب واحتياجات السكان في مناطق البادية الشمالية لا تقف عند حدود النقاط التي تم ذكرها سابقا، بل انها تتعدى ذلك بسبب خصوصية اوضاع هذه البادية.

فلا زالت مناطق هذه البادية تحتاج الى تحديث المخططات التنظيمية وتوسعة حدود التنظيم للواء البادية الشمالية ، وشمول ما تبقى من البلديات بحزمة الأمان الإجتماعي، وشمول منطقتهم بمشروع تطوير الأراضي المرتفعة ، وحوض اليرموك.

ودعا أبناء البادية الشمالية إلى عدم تطويب الأراضي في المنطقة الشرقية من البادية الشمالية للمتنفيذين والتي يتم بيعها لمستثمرين لا يعرف من هم اصلا على حد تعبيرهم، فيما دعوا من جانب آخر إلى إنشاء مراكز للشباب والشابات في مناطق هذه البادية المختلفة.

- البادية الوسطى

تقع البادية الوسطى في المنطقة الشرقية من الأردن ما بين البادية الشمالية والجنوبية وتضم البادية الوسطى التي تنقسم الى لوائين وخمسة أقضية المناطق التالية:

لواء الموقر	24.340 نسمة
قضاء الموقر	16.315 نسمة
قضاء رجم الشامي	8.025 نسمة
لواء الجيزة	41.650 نسمة
قضاء أم الرصاص	7.595 نسمة
قضاء الأزرق	12.045 نسمة
قضاء الضليل	25.890 نسمة

وتبلغ مساحة البادية الوسطى - التي تضم حوالي 113 تجمعاً سكانياً يتفاوت تعداد سكانها من تجمع الى آخر- حوالي (10) آلاف كم2، فيما يبلغ التعداد الكلي للسكان في هذه البادية حوالي 111.520 نسمة، ويسكن هذه المناطق على الاغلب عشائر بني صخر اضافة الى بعض العشائر الاخرى الى جانب الدروز والشيشان الذين ينتشرون في منطقة الأزرق.

التقسيمات الإدارية:

تتبع البادية الوسطى للعديد من التقسيمات الإدارية، وذلك كون مناطقها تتبع محافظتين، وفيما يلي أهم تلك التقسيمات:

محافظة العاصمة	محافظة الزرقاء
بلديات لواء الموقر	بلدية الأزرق
بلدية الجيزة الجديدة	بلدية الحلابات
بلدية أم الرصاص الجديدة	بلدية الضليل

كأي منطقة من مناطق المملكة يلاحظ في البادية الوسطى وجود بعض الانجازات التي تم تحقيقها على ارض الواقع الى جانب وجود الكثير من المشكلات التي لا زالت تنتظر الحل والمطالب التي ترنوا الى من يبادر الى تلبيتها .

بمجرد بدء فريق الدراسة بأستطلاع احوال واوضاع واحتياجات الناس والمشكلات التي يعانون منها في هذه البادية، فقد ابتدأ السكان في بلدة الموقر بذكر مطلب غريب الى حد ما لا سيما وانها تعتبر من أقرب المناطق للعاصمة إدارياً تمثل في حاجتهم إلى زيارة المسؤولين لمنطقتهم وذلك للاطلاع على احوالهم ولتلبية مطالبهم وخاصة ما يتعلق بتلك المشاريع المزعومة التي لا تعدو كونها مجرد حبراً على ورق على حد تعبيرهم.

وبالرغم من الصعوبات التي واجهت فريق الدراسة اثناء اعدادها والتي كان اهمها محدودية المعلومات والبيانات الاحصائية المتوفره حول هذه البادية، فقد استطاع فريق الدراسة من خلال جولاته الميدانية في المناطق واسعة الامتداد لهذه البادية رصد العديد من الملاحظات على ارض الواقع، والتي يمكن اسعراضها فيما يلي:

- **الطرق :**

تتوفر في البادية الوسطى شبكة من الطرق الرئيسية والقروية والزراعية تتفاوت جودتها حسب المنطقة التي تتبعها ، وبينما لاحظ فريق الدراسة ان هناك العديد من مشاريع الطرق التي تم تنفيذها في مناطق البادية الوسطى، الا انه لاحظ ايضا ان هناك عدد من مشروعات الطرق لا زالت تحت الإنشاء.

وقد ذكر السكان في هذه المناطق عدد من المشكلات والمطالب المتعلقة بالطرق والتي من اهمها : مشكلة تقاطع الموقر مع طريق الأزرق والذي يطلق عليه السكان اسم (مثلث الموت) ، ومطالبة بلدية الضليل بإنشاء شارع بمسربين لتسهيل المواصلات ووضع إشارات ضوئية في منطقة وسط الهاشمية ، فيما طالب السكان في لواء الجيزة بحل مشكلة النقل في القرى المحيطة بارينبة الشرقية والغربية خاصة بالنسبة لطلاب المدارس ، حيث كان الأهالي قد تقدموا بعدد من الشكاوى منذ اربع سنوات أو أكثر لمتصرف لواء الجيزة للمطالبة بضرورة وصول سائط النقل الى نهاية الخطوط وتعزيزها بمزيدا من وسائط النقل لكن دون جدوى وبقيت المشكلة بدون حل.

- **المياه :** على الرغم من ان المصدر الأساسي للمياه في المنطقة هي المياه الجوفية، ووجود شبكة جيدة لنقل المياه وايصالها الى معظم التجمعات السكانية التابعة للبادية الوسطى، الا ان المياه لا تصل الى معظم مناطق هذه التجمعات سوى مرة واحدة في الأسبوع، ، ناهيك عن افتقار بعض المناطق لمثل هذه الآبار الارتوازية مثل بلدية الباسلية.

ولحل مشكلة المياه في بعض مناطق هذه البادية وخصوصا مياه الزراعة والثروة الحيوانية فقد اقترح السكان إعادة ترميم سد القناطر في ارينبة الغربية وكذلك سد الرميل . اضافة الى إعادة ترميم بئر ارينبة الشرقية لعدم صلاحية مياه الشرب فيه للاستهلاك البشري.

- **الصحة:** لا زالت الخدمات الصحية المقدمة للسكان في مختلف مناطق البادية الوسطى متواضعة حيث ان هذه الخدمة منوطة على الاغلب بمراكز صحية اولية تعتمد العمل الجزئي(8 صباحا – 3 بعد الظهر)، ولما كانت الاحتياجات الصحية والحالات المرضية الطارئة للناس لا ترتبط بوقت معين وتستدعي وجود اكثر من مجرد طبيب عام، فمن الطبيعي ان تتركز مطالب السكان في هذا المجال بضرورة ترفيع المراكز الصحية الأولية في مناطق البادية الوسطى إلى مراكز شاملة وزيادة أوقات الدوام فيها ، وتزويدها كذلك بكادر طبي من ذوي الاختصاصات المختلفة، اضافة الى حاجة الناس الى إنشاء مستشفى متوسط للتخفيف من أعباء مستشفى التوتنجي في سحاب ، لأنه يخدم كثافة سكانية كبيرة اصلاً علاوة على ابناء البادية في هذه المنطقة.

- **الكهرباء والبريد والاتصالات :**

لاحظ فريق الدراسة ان معظم المدن والقرى الواقعة تحت التنظيم في مختلف المناطق التابعة للبادية الوسطى متصلة بشبكة الكهرباء الوطنية وكذلك بالخدمة الهاتفية، ومع ذلك فان هناك عدد لا بأس به من التجمعات الواقعة خارج التنظيم لا زالت محرومة من هذه الخدمات.

اما فيما يتعلق بخدمة البريد فإنها برغم توفرها لا زالت الى حد ما دون المستوى المطلوب، خصوصا اذا علمنا انه في كثير من الحالات يكون المكتب الواحد مخصص لخدمة عدة قرى وتجمعات سكانية متباعدة نسبيا عن بعضها.

- **الأنشطة الاقتصادية:**

تحتضن منطقة البادية الوسطى عددا من الصناعات المتوسطة والصغيرة، حيث يبلغ عدد المنشآت الصناعية المتواجدة فيها حوالي 625منشأة مختلفة موزعة على مناطق الأزرق، الضليل، الجيزة ، أم الرصاص والموقر، وفرت 8700 فرصة عمل 8000 منها يشغلها الذكور بينما تشغل الفتيات ما مقداره 700 فرصة عمل منها .

وتعتبر المنطقة الحرة الواقعة في اراضي الضليل مركز النشاط الاقتصادي الرئيسي في منطقة البادية الوسطى، حيث تتنوع فيها نالشاطات الاقتصادية اذ تضم عدد من المصانع المختلفة الاختصاصات اضافة الى ساحات التخزين لمختلف البضائع، ناهيك عن الحركة النشطة التي تشهدها هذه المنطقة في مجال تجارة السيارات، حيث تعتبر من منافذ التوزيع المهمة في هذا المجال على مستوى اقليم الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي.

فيما يعد الموقع المتميز الذي يشكله لواء الجيزة من الامور التي ساعدت على ان تكون هناك تجاره رائده وذلك لقربه من مطار الملكة علياء ووقوعه على امتداد الطريق الصحراوي عمان-العقبة ووجود منطقة تجارية حرة في المطار وايضا انتشار المصانع والشركات بشكل كبير .

وبالرغم من وجود مؤشرات النشاط الاقتصادي سابقة الذكر فان منطقة البادية الوسطى لا زالت تفتقر الى وجود عدد كاف من مدارس او مراكز التدريب المهني التي يعتبر وجودها ضروريا من اجل تأهيل ابناء المنطقة مهنياً الامر الذي يمكن ان يسهم في الحد من البطالة بعد استيعابهم في المنشآت المتوافره في مناطقهم .

- **الزراعة :**

كغيرها من مناطق البادية الاردنية يحترف السكان في مناطق البادية الاردنية العديد من النشاطات المرتبطة بشكل اوبآخر بالقطاع الزراعي، ويمكن ايرادها فيما يلي :

تشتهر الضليل والحلابات بزراعة الخضار والأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية والأعلاف وتعتمد بريها على الابار الأرتوازية، فيما تشتهر منطقة قضاء الأزرق والتي تعتبر من الواحات الصحراوية بزراعة الزيتون والنخيل وتعتمد على الري من الآبار النزازة والارتوازية ، وتضم كذلك المحميات الرعوية الواقعة في مجاري السيول خاصة المحمية المائية والأحياء البرية ومحمية وادي البطم، وتتعدد في منطقة الجيزة والموقر المحاصيل الزراعية وذلك لتوافر المياه الجوفية واعتماد السكان على الري من الآبار الأرتوازية في تلك البقعة.

من جانب آخر يقوم المركز الوطني للبحوث الزراعية بتنفيذ العديد من المشاريع التدريبية والتأهيلية المتعلقة بالزراعة ومن اهمها المشروع الخاص بتدريب وزيادة وعي المزارعين في لواء الموقر على كيفية الاستفاده من كميات الامطار التي تهطل على مناطقهم، وذلك بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا).

ومن اهداف هذا المشروع - الذي ينفذ بمشاركة اقليمية تشمل السعودية وليبيا وبتمويل من الصندوق العربي للدراسات الاقتصادية والاجتماعية وبمشاركة الايفاد- ما يلي :

– تشجيع المزارعين في اعادة احياء النباتات التي كانت تعيش في مناطقهم بزراعة الشجيرات الرعوية مثل القطف والشيح والقيصوم والنباتات الطبية المتأقلمة في منطقة البادية والتي تساعد على التخفيف من حدة التصحر.

– اعادة احياء الغطاء النباتي الطبيعي والتخفيف من مشكلة الاعلاف التي يعاني منها مربو الاغنام في المنطقة.

وهنا يدعو فريق البحث الى ضرورة تركيز الجهات المعنية على مسألة تعميم مثل هذه المشروعات المتخصصة لما فيها من فائدة يمكن ان تنعكس على بقية مناطق البادية الاردنية والمملكة بشكل عام.

وعلى صعيد اخر يعاني القطاع الزراعي في مناطق البادية الوسطى من بعض الاشكاليات التي ذكرها السكان ومن اهمها :

1. شح الموارد المائية في بعض المناطق وسوء استخدام مياه الري مما يؤثر على مخزون المياه الجوفية المستعملة في الزراعة.
2. تدهور الخواص الطبيعية والكيميائية للأراضي الزراعية نتيجة سوء استخدام المبيدات والأسمدة والمياه الملوثة.
3. عدم كفاية الطرق الزراعية في بعض المناطق.
4. ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذار ومبيدات ..الخ.
5. عدم وجود مشاتل للقطاع العام لإنتاج الغراس للأشجار المثمرة والحرجية لخدمة المزارعين.
6. وجود مصادر التلوث الدائم في المنطقة مثل مكب مصفاة البترول ومحطة التنقية في الخربة السمراء ومحطة الحسين الحرارية والمصانع ، ومصنع الحديد والكربونات في الأربينة .
7. الحاجة إلى إنشاء مسالخ مركزية في كافة التجمعات الرئيسية مثل الضليل والأزرق.
8. إحداث محجر بيطري وسوق للحلال في الضليل
9. حاجة المنطقة إلى مصانع تعليب أو مصانع أغذية.

السياحة والآثار : تزخر منطقة البادية الوسطى بالعديد من المواقع التاريخية والاثرية التي تعود لحقب تاريخية وعصور مختلفة ، ومن اهمها :

- قصر عمرة.
- قصر الحلابات.
- قلعة الأزرق.
- المحميات والبرك والمياه الساخنه منها :

1. محمية الشومري / الأزرق الجنوبي.
2. البرك الرومانية / مياه ساخنة / الأزرق.
3. ومواقع العصور الحجرية في الصحراء شرق الأزرق.

ومع ذلك فقد لوحظ ان هناك مشكله تكمن في عدم الاستغلال الجيد للاثار السياحيه والمحميات المنتشرة في البادية الوسطى ، وفي هذا المجال تطالب بلدية الأزرق بدعم مشروع إحياء واحة الأزرق ودعم فكرة المتنزه الوطني في الزرقاء، والإستفادة من العائدات السياحية لمحمية الشومري .
من هنا فأنه لابد للجهات المعنية بهذا القطاع من بذل مزيدا من الجهود الحقيقية لتوفير العناية اللازمة لحماية هذه الاثار اولا ثم ترويجها سياحيا بطريقة .
من جانب آخر دعا شباب المنطقة لإنشاء مزيدا من مراكز للشباب والشابات في جميع بلديات البادية الوسطى ، علماً بان المنطقة تعاني من عدم كفاية الحدائق العامة والساحات والأندية الرياضية وندرتها.

التعليم:

بالرغم من وجود العديد من المدارس على مختلف المستويات في البادية الوسطى الا ان هناك عددا من المشكلات وإلاحتياجات الرئيسه المتعلقة بقطاع التعليم والتي يمكن ايرادها على النحو التالي:

1. عدم كفاية المرافق التعليمية في بعض القرى والمناطق كالهاشمية والضليل والحلابات وارينبة الشرقية والغربية وأم الرصاص وإنتشار المدارس المختلطة لصف العاشر وجميع الصفوف الأول والثاني في شعب واحده .
2. عدم كفاية وسائط النقل في بعض المناطق كالضليل والحلابات والأريبنة الشرقية والغربية وأم الرصاص والموقر.

- **الفقر والبطالة:**

تعاني بعض المناطق في البادية الوسطى من الفقر والبطالة وتطالب بإيجاد مشاريع إنتاجية تشغيلية للقرى العاملة فيها ومن هذه المشاريع:

- تطوير مصنع الملح الأردني ، مشغل النسيج الحرفي في الأزرق .
- إنشاء مصنع البان في الهاشمية.
- إقامة مشاريع مزارع السمك في الأزرق.
- إقامة مصنع مصغر لتعبئة وتغليف زيت الزيتون وإقامة مصنع فحم من جفت الزيتون نظراً لكثرة المساحات المزروعة بالزيتون في المنطقة.
- تطوير وزيادة خطوط الإنتاج بمصنع البان الضليل وهو ملك الجمعية التعاونية لمربي الأبقار.
- زيادة القدرة الإنتاجية للجمعيات التعاونية والنسائية وتشغيل اكبر قدر ممكن من سيدات المجتمع المحلي في المنطقة ككل ، وتأسيس مراكز مهنية ومدارس مهنية.
- ايلاء اهمية لمشاريع الأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة والتنسيق بين الجهات المختصة والمعنية في تنويع عمليات التأهيل والتدريب للسكان وخاصة الشباب منهم.

من خلال الجولات الميدانية التي قام بها فريق مركز الدراسات في مناطق البادية الثلاثة، تم الوقوف على بعض المنجزات وكذلك التعرف على المشاكل التي تعيق التنمية في هذه المناطق. أضف الى ذلك الى المشكلات العامة التي يعاني منها المجتمع الأردني ككل، مثل مشكلتي الفقر والبطالة وكل منطقة من هذه المناطق توجد فيها المشاكل الخاصة بها.

وقد لاحظ فريق الدراسة ان الأردن قطع شوطاً كبيراً ليأخذ بالبادية والمجتمع نحو التقدم والتطور ، وبدأ يتجاوز الإستجابات العاطفية السريعة لحل بعض المشكلات الطارئة عن طريق الهبات ، وقد قامت الدولة الأردنية بمؤسساتها الرسمية والمجتمع المدني منذ سبعينيات القرن الماضي بإقامة المشاريع لتبدأ بتوطين البدو ، وقد قوبل ذلك بالرضاء والقبول وزاد من الثقة المتبادلة بين المواطنين ونظامهم.

علاوة على ذلك راى فريق الدراسة انه لابد من إشراك القادة المحليين من أبناء البادية في عمليات ومشاريع التنمية الاجتماعية والسياسية والاصلاح الذي يدور حوله الحديث الآن من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني ، والذي يجب أن يكون على مختلف الصعد ، علماً بأن البادية الاردنية تشهد العديد من الخطوات الإصلاحية ضمن إطار محاولة إجتثاث بعض ثقافة العيب والترفع عن العمل اليدوي أو المهني .

لذا يجب وضع الخطط والإشراف عليها من قبل المختصين لتغيير المفاهيم لتدريب وتأهيل العمالة لتشترك بتنفيذ مشاريع التنمية، والتقليل من الإتجاه المتزايد في الطلب على الوظائف الذي من شأنه أن يقلل الأيدي المحلية العاملة الماهرة في المنطقة ويزيد بالتالي الإعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية ويقف ذلك حجر عثرة أمام أهداف تنفيذ مشاريع التنمية ، ويفقد عملية التوازن، ويترك آثاراً سيئة على الاقتصاد الوطني.
إن الفقر في الأردن هو فقر في الدخل ويعود إلى سببين رئيسيين هما إنخفاض المشاركة في الأيدي العاملة ، وإنخفاض مستوى الأجور في الأردن .

ولقد كان للمرأه البدويه حضور في جميع المجالات السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه ، فهي عين في مجلس الاعيان ورئيس بلديه ومديرة مدرسه وتتابع الدراسات العليا وتدير الجمعيات وتشارك في النهضه التنمويه والاقتصاديه
في ضوء كل ما سبق من حديث ورصد لمجريات واقع الحال في البادية وبرغم التطور وعملية التنمية الجارية التي تشهدها مناطق البادية فانه من الضروري ان يتم تركيز الانتباه على ايجاد حلول حقيقية للمشكلات التي تعاني منها اقاليم البادية الثلاث في الاردن.
.

ويوصي فريق البحث أن تجرى دراسات اجتماعية شاملة لكل مكونات البناء الاجتماعي القبلي الأردني، وأن تجرى بصورة دروية لإلقاء الضوء على المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها الجماعة، وأن يصار لدراسة مناطق البادية والأردن كافة للتأكد من نجاح المشاريع الاستثمارية لدورها الأساسي في التنتمية، وأن لا تكون تلك المشاريع مركزة في مراكز العاصمة والمدن الرئيسية على حساب باقي المدن القليلة السكان.